أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي للمدة من 1990- 2016

Measurement and Analysis of the Exchange Rates Fluctuation Impact on the Iraqi Trade Balance for the periods 1990-2016

المدرس الدكتور خليل اسماعيل عزيز

المدرس ابراهيم عبدالله جاسم

المدرس المساعد مثنى معيوف محمود

جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار والميزان التجاري في الاقتصاد العراقي خلال المدة من 1990 –2016 وتحليل هذه العلاقة من خلال الاستعراض النظري لمتغيرات الدراسة , ودعم الإطار النظري بالتحليل الكمي لأثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري مركزين بذلك على المناهج الحديثة في اختبار مدى سكون السلاسل الزمنية واختبار السببية , واختبار التكامل المشترك .

وقد خلصت الدراسة الى عدم وجود اثر للعلاقة السببية ولا اثر للعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي والسبب في ذلك أن سعر الصرف في الاقتصاد العراقي كان ولمدة طويلة مسايرا للسياسة الحكومية مما انعكس سلباً على النتائج القياسية للدراسة .

Abstract:

This study aims to determining the nature of the relation between the Iraqi Dinar exchange price and the trade balance for the periods 1990-2016. The relation is analyzed through the theoretical reviewing of the study variables, supporting the theoretical frame with the quantitative analysis of the exchange rates fluctuation impacts on the trade balance; highlighting the modern methods of periods' stability test, causality test, and joint integration test.

The study concludes that the study variables lack of a long term causality relation and balance relation among them in the Iraqi economy, due to the Iraqi economy exchange rate that had been adapting to the government policy which was negatively reflected on the study average results.

المقدمة :

غالبا ما يتعرض الميزان التجاري سواءً في البلدان المتقدمة أم النامية على حد سواء الى تأثير التقلبات في أسعار صرف العملة الوطنية , وهذا التأثير قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبياً انسجاماً مع اتجاهات أسعار الصرف للعملة. فانخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يجعل من أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً منخفضة مقارنة بأسعار السلع المنتجة في الخارج مما يزيد من الطلب الخارجي على السلع المحلية , أما عندما يكون سعر الصرف للعملة المحلية مرتفعاً فان ذلك يزيد من اسعار السلع المحلية مما يؤدي الى زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات و ينعكس في حالة عجزٍ في ميزان المدفوعات .

وشهد الدينار العراقي تقلبات حادة في قيمته الحقيقية وتدهوراً كبيراً في أسعار صرفه منذ عام 1990 بسبب العقوبات الاقتصادية وحرب الخليج , وبعد عام 2003 حصل بعض التحسن في أسعار الصرف بعد صدور قانون البنك المركزي وما تمخض عنه من استقلالية السلطة النقدية في البلد مما انعكس ايجاباً على ميزان المدفوعات. ولأن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فإن وجود الصادرات النفطية ينجم عنها فائض في ميزان المدفوعات وعند استبعاد الصادرات النفطية يصبح في حالة عجز وذلك بسبب الضعف الشديد في الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العراقية.

المشكلة:

تتمثل مشكلة الدراسة بما حدث من تقلبات كبيرة في سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة الدراسة وانعكاس هذه التقلبات على الميزان التجاري بشقيه الصادرات الكلية والواردات الكلية .

الفرضية : يرتكز البحث على فرضية رئيسية هي :_

تتأثر كل من الصادرات غير النفطية والواردات الكلية في الاقتصاد العراقي بتقلبات سعر صرف الدينار , فضلا عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات.

الهدف :

تهدف الدراسة الى توضيح أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري العراقي وهل هناك استجابة في الصادرات والواردات لما حدث من تغيرات في نظام سعر صرف الدينار العراقي .

الأهمية:

تظهر الأهمية من خلال دراسة أثر التقلبات الكبيرة في سعر صرف الدينار خلال مدة الحصار الاقتصادي وفترة ما بعد عام 2003 وانعكاس هذه التقلبات على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى الميزان التجاري بشكل خاص .

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على اسلوب التحليل الوصفي في تحليل بيانات سعر الصرف والميزان التجاري العراقي والاسلوب الكمي في تقدير اثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري, حيث كانت حدود البحث الزمانية تمتد للفترة 2016-1990 , وشملت متغيرات البحث على سعر صرف الدينار وعلى الصادرات والواردات الكلية في الاقتصاد العراقي .

الهيكلية :

بهدف التحقق من فرضية الدراسة تم تقسيمها الى ثلاثة محاور وعلى النحو التالي :

المحور الاول : الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

المحور الثاني : الاطار المفاهيمي للميزان التجاري

المحور الثالث : تقدير العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي

المحور الاول :.الاطار المفاهيمي لسعر الصرف

إن تزايد حركة التبادل التجاري بين دول العالم عن طريق الصادرات والواردات لابد أن ينتج عنها تبادل لعملات الدول المصدرة والمستوردة سواء تم التبادل بطريقة مباشرة ام غير مباشرة ومن المعلوم أنه لا توجد وحدة نقدية مشتركة على المستوى الدولي , وقد لا يقبل تبادل السلع والخدمات داخل كل دولة الا بعملتها المحلية الأمر الذي حتم على دول العالم إيجاد نسبة تبادل بين عملتي الدولتين , وذلك من أجل تقدير ثمن السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى سعر الصرف.

1- ماهية سعر الصرف

يعد سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية النقدية لما له من تأثير في جميع المعاملات الاقتصادية الدولية من خلال ربطه بين أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي , وهناك أكثر من تعريف لسعر الصرف , منها أنه أداة لتسوية عملية التبادل التجاري بين أسعار السلع والخدمات المحلية والعالمية (عيسى,2016 : 247)

وعرف أيضا على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي تعد في هذه الحالة هي المبلغ الأساسي الذي تساوي وحدة واحدة من العملة الاجنبية لكونها المبلغ المتغير أو عدد الوحدات من العملة الاجنبية التي تعد المبلغ الاساسي الذي يساوي وحدة واحدة من العملة الوطنية لكونها المبلغ المتغير. (علاوي و شهاب,2016: 110)

2- انواع سعر الصرف

هناك نوعان لسعر الصرف هما (الساعدي وعبد ,2011: 89)

- سعر الصرف الاسمي :. وهو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية وبعبارة أخرى هو مقياس لمبادلة عملة بلدٍ ما بقيمة عملة بلد آخر . ويتحدد سعر الصرف الاسمي بتفاعل العرض والطلب على العملة في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة ولذلك يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً للعرض والطلب عليه.
- سعر الصرف الحقيقي:. هو السعر الذي يقيس القوة الشرائية الخارجية للعملة الوطنية , ولذلك فإن سعر الصرف الحقيقي يعادل سعر الصرف الاسمي الذي يتعدل طبقاً للاختلالات بين المستويات النسبية للأسعار المحلية مع المعدلات النسبية للأسعار الاجنبية . ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي بالصيغة الآتية:

e=EP*/P

حيث إن

e تمثل سعر الصرف الحقيقي .

P تمثل المستوى العام للأسعار في البلد المحلي .

*P تمثل المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي .

E سعر الصرف الاسمي .

3-واقع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في العراق للمدة من (1990-2016)

شهد الدينار العراقي تقلبات خطيرة في قيمته الحقيقية وتدهوراً مدوياً في سعر صرفه مقابل العملات الأخرى والسبب في ذلك مرده الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وما لازمها من توقعات تشاؤمية فاقمت من ظاهرة الدولرة كمخزن للقيمة مما زاد من الطلب على الدولار وارتفاع سعر صرفه كما في الجدول (1) الذي يبين حجم التدني الكبير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي .

جدول (1) سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة من (1990-2016)

السنة	سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي	السنة	سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي
1990	4	2004	1453
1991	10	2005	1469
1992	21	2006	1467
1993	74	2007	1255
1994	456	2008	1193
1995	1674	2009	1170
1996	1170	2010	1170
1997	1471	2011	1170
1998	1620	2012	1166
1999	1972	2013	1166
2000	1930	2014	1166
2001	1929	2015	1166
2002	1957	2016	1166
2003	1936		

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , نشرات سنوية مختلفة .

اذ كانت قيمة الدولار الواحد تعادل(4) دينار عراقي عام 1990 وهي أقل نسبة خلال مدة الدراسة لتبدأ بعدها بالزيادة بشكل مطرد لتبلغ أعلى نسبة لها بمقدار (1972) دينار عام 1999 بنسبة تغير بلغت (49200%) وهي نسبة مرتفعة جداً تشير الى حجم التدهور الذي لحق بسعر الصرف للدينار العراقي, ولم يختلف الأمر كثيراً بعد عام 2003 فقد بقي سعر الصرف الدينار العراق مرتفعاً مقابل الدولار, ولابد من الإشارة الى أن الأعوام2012 لغاية 2016 شهد استقراراً في سعر الصرف ليبلغ (1166) ديناراً مقابل الدولار الواحد بنسبة تغير بلغت (29050%) مقارنةً بعام 1990 وهذا يعكس تحسناً تجاه الدولار ويمكن أن يعزى السبب في تحسن قيمة الدينار العراقي الى الاحتياطيات الأجنبية الكبيرة لدى البنك المركزي على الرغم من انخفاض هذه الاحتياطيات الى (54) مليار دولار عام 2015 بسبب اتساع فجوة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الناجمة عن تدهور أسعار النفط (صندوق النقد العربي ,2016:بلا)

المحور الثاني : الاطار المفاهيمي للميزان التجاري

1-مفهوم الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري بأنه نوع من أنواع المعاملات التجارية الدولية المتمثلة بمبادلة السلع والخدمات أو إنه الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة (الجنابي, 2012:10) ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية :.

الميزان التجاري = قيمة الصادرات الإجمالية – قيمة الواردات الإجمالية

فاذا كانت قيمة الميزان التجاري موجبة دل ذلك على ان هناك فائضاً تجارياً, أما إذا كانت قيمته سالبة دل ذلك على أن الميزان التجاري للبلد يتسم بالعجز .

ويمثل الميزان التجاري الجزء الرئيس لميزان المدفوعات لأنه يعكس النشاط الإنتاجي للبلد ففي الحالات التي يكون فيها فائض في الميزان التجاري دل ذلك على تنوع النشاط الإنتاجي ومقدرة السلع والخدمات للبلد على

المنافسة على المستوى العالمي وتوفير العملات الصعبة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد, اما في حالة العجز في الميزان التجاري فإنه يعني أن هناك ضعفاً في النشاط الإنتاجي وعدم مقدرته على تلبية حاجات البلد مما يدفعه للاستيراد لسد احتياجاته من السلع والخدمات (لجلاج, 2014 : 32).

2- تحليل الميزان التجاري العراقي

يعد القطاع التجاري من القطاعات المهمة في الاقتصاد العراقي , وفي ظل اعتماده على النفط فإن صادراته منها تشكل معظم الصادرات الكلية , وعموما فإنه في المدة بين 1990-2016 كان الفائض يتحول الى عجز عندما يتم استبعاد الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية , بمعنى أن الميزان التجاري يتسم بالفائض في أغلب الأعوام ما بين 1990-2016 مع الصادرات النفطية لكنه يصبح في حالة عجز بدون الصادرات النفطية, وذلك لأن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لم يحدث فيه تغيير يذكر منذ زمن بعيد فما زال النفط فيه يتبوأ المرتبة الأولى في هيكل الصادرات وبنسبة تتجاوز في أغلب الاحيان (90%) , ويدل تدني نسبة الصادرات السلعية غير النفطية على ضعف القدرة التنافسية العراقية , وهذا الضعف نتيجة لبنية إنتاجية تتسم بالضعف , كما أن المنتجات الزراعية والصناعية تفتقر الى التنوع وتتصف بغياب السلع ذات القدرة الصناعية الأمر الذي أفقد المنتج العراقي ميزة ما يسمى بالتفاوت في مستوى السعر (wide price level disparities) مع بلدان العالم الذي كان سائداً لمصلحة بعض المنتجات المحلية في العقود البعيدة الماضية (الخيكاني , 2010 , 12).

وقد شهد الميزان التجاري في العراق تبايناً بين فائض وعجز خلال مدة الدراسة يمكن ملاحظته من خلال الجدول (2) .

جدول (2) تطور الميزان التجاري في العراق خلال المدة من (1990 –2016) (مليون دولار)

السنة	الصادرات الاجمالية	الصادرات غير النفطية	الواردات الاجمالية	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات
1990	13710,1	333.5	9909	3801,1	138
1991	1730,4	1031.3	3034,2	(1303,8)	57
1992	518	---	4254	(3736)	12
1993	457	---	3418,3	(2961,3)	13
1994	363	---	2681,9	(2318,9)	13
1995	1960	1962.7	2891,3	(931,3)	67
1996	2764,8	2760.0	2843,1	(78,3)	97
1997	6383,2	6384.2	3682,7	2700,5	173
1998	7427,8	---	4986,2	2441,1	148
1999	13067,5	---	9097,4	3970,1	143
2000	18742,6	---	11008,6	7734	170
2001	12372,1	---	11152	12201	110
2002	10236,2	740	7742,4	2493,8	310
2003	9711,1	288	9933	(221,9)	97
2004	17810,2	110	21302,3	(3492,1)	83
2005	23697	118	23532	165	100
2006	30522	230	20892	9630	146
2007	39590	175	20132	19458	196
2008	63726	265	35426	28300	179
2009	39427	123	38437	990	102
2010	51764	174	43915	7849	117
2011	79681	221	47803	31878	166
2012	94209	296	59006	35203	159
2013	89769	214	50796	38973	176
2014	83981	182	53177	30804	157
2015	49320	191	52000	(2680)	94
2016	28360,3	90	53029	(24668,7)	53

المصدر :البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية لسنوات مختلفة .

سعد عبد الكريم, ميزان المدفوعات العراقي 1990–2009 , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الانبار 2011

اذ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد شهدت تذبذبا بين المدة من 1990– 2016 , فقد بلغت نسبة (138%) عام 1990 , لتتراجع بعدها خلال الأعوام بين 1990–1996 لتبلغ أدنى مستوياتها في عام 1992 إذ بلغت نسبة (12%), ثم بدأت بالارتفاع لتبلغ أعلى مستوياتها عام 2002 إذ بلغت نسبة (310%) . إلا أن نسبة تغطية الصادرات للواردات تعد منخفضة في حال استبعاد الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية مما يبين أن الصادرات السلعية العراقية غير قادرة على تغطية الواردات السلعية التي ترجع الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

أما بالنسبة للميزان التجاري فقد سجل تبايناً خلال جميع الأعوام ما بين 1990–2016 فبعد أن شكل فائضاً بمقدار (3801,1) مليون دولار عام 1990 تراجع بعدها ليشكل عجزاً لغاية عام 1996 وذلك بسبب تأثر الاقتصاد العراقي بالحصار الاقتصادي الشامل الذي فرض على العراق والذي كان من نتائجه انخفاض صادرات النفط فتقلصت الموارد المالية وتجمدت عملية تسديد الديون وفوائدها . وتوقفت التجارة الخارجية للعراق وبدأت الخدمات بالتدني وتدهورت قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس الدولة العراقية (النجفي,2002: 413) .

وفي عام 1995 أصدرت الأمم المتحدة القرار المرقم 986 (النفط مقابل الغذاء)* مما أدى الى عودة تصدير النفط الخام فشهد الاقتصاد العراقي تحسناً ملموساً في الميزان التجاري ليشكل فائضاً خلال الاعوام 1997 ولغاية 2002 (شعلان, 2005 , 368).

وتراجع الميزان التجاري مرة أخرى ليشكل عجزاً بلغ(221,9 و 3492,1) مليون دولار للأعوام 2003 و 2004 على التوالي بسبب انهيار الدولة وما خلفه من دمار شامل للبنى التحتية وتخريب كامل للمؤسسات الإنتاجية وبذلك يستمر الوضع المتردي والهش للاقتصاد العراقي مع تفاقم الأزمات الإنتاجية والخدمية فضلاً عن أعمال العنف وفقدان الأمن السياسي والاجتماعي (الشهوان, 2007, 9) .

وشهدت المدة بعد عام 2004 زيادة كبيرة في الصادرات النفطية لتبلغ أعلى مستوياتها عام 2010 عندما بلغت (79083) مليون دولار وبنسبة (99%) من إجمالي الصادرات , وقد كان لإصلاح أنابيب النفط وزيادة الطلب العالمي عليه وارتفاع أسعاره فضلا عنً رغبة العراق في زيادة إنتاجه من النفط الأهمية الكبرى في زيادة صادرات النفط العراقية بشكل كبير ومتسارع ليتحسن بذلك الميزان التجاري ويشكل فائضاً من عام 2005 ولغاية 2014 (محمد , 2011 : 6).

3- تقلبات سعر الصرف وأثرها في الميزان التجاري العراقي

يعد موضوع تقلبات سعر الصرف من الأمور المهمة التي تحظى بأهمية على الصعيد الدولي لما لها من آثار مهمة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لعل ابرزها حركة السلع والخدمات عبر الحدود الدولية .

ومن المعلوم أن سعر الصرف يتحدد وفق تفاعل قوى العرض والطلب على العملة إلا أنه في بعض الأحيان تلجأ بعض الدول الى تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الاجنبية بهدف تحسين الميزان التجاري وإزالة الاختلالات التي يعاني منها , إذ ان تخفيض قيمة العملة المحلية يجعلها رخيصة أمام العملات الأجنبية وهذا بدوره يجعل السلع والخدمات المحلية أرخص مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية مما يؤدي الى زيادة مشتريات الأجانب من السلع المحلية فتزداد صادرات البلد على حساب وارداته التي أصبحت أغلى نسبياً بعد ارتفاع أسعارها, وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.(الساعدي و عبد ,2011: 91)

* هو برنامج الامم المتحدة , الصادر بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 986 لعام 1995 , المسمى برنامج النفط مقابل الغذاء Food Program . وهو برنامج يسمح للعراق بتصدير جزء محدد من نفطه ليستفيد من عائداته في شراء الاحتياجات الإنسانية لشعبه , تحت إشراف الإمم المتحدة.

ويبين الجدول (2) السابق نلاحظ اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حيث كان سعر الصرف في حالة تزايد مستمر منذ بداية 1990 ولغاية 2002 أما بالنسبة للصادرات فقد شهدت تذبذبا خلال تلك المدة , فبعد أن بلغ حجم الصادرات (13710,1) مليون دولار عام 1990تراجع ليبلغ (363) مليون دولار عام 1994 لتبدأ بعدها بالزيادة وتصل الى (10236,2) مليون دولار عام 2002 أما المدة التي تلت عام 2003 فقد شهدت تراجعاً طفيفاً لسعر الصرف على طول تلك المدة فبعد أن بلغ (1936) ديناراً عراقياً مقابل الدولار الأمريكي عام 2003 تراجع ليستقر عند (1166) ديناراً مقابل الدولار من عام 2012 ولغاية 2016 , وبالنسبة للصادرات فقد شهدت تحسناً طوال تلك المدة باستثناء عام 2003 و2015 عندما بلغت (9711,1) و (49320) مليون دولار على التوالي, ويمكن ارجاع ذلك الى انهيار الدولة العراقية عام 2003 واحتلال داعش عام 2014 لبعض المحافظات العراقية وما خلفا من دمار وتخريب للبنى التحتية .

ولم يختلف الأمر كثيراً فيما يخص علاقة سعر الصرف بالإيرادات الكلية عن علاقته بالصادرات الكلية طوال المدة 1990–2016 فبعد أن بلغت الايرادات (9909)مليون دولار عام 1990 تراجعت بعدها ولغاية عام 2000 عندما بلغت (11008,6) مليون دولار , أما المدة التي تلت عام 2003 فقد شهدت زيادة على المستوى العام للواردات باستثناء عام 2003 فقد تراجعت الى (9933) مليون دولار في حين بلغت أعلى مقدار لها (59006) مليون دولار عام 2012 .

وتشير أغلب المدارس الاقتصادية الى أن هناك علاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية إذ إن زيادة تقلبات سعر الصرف تزيد من مخاطر التبادل التجاري بإيحائها بوجود ظروف غير مواتية للتبادل التجاري وما ينتج عنها من انخفاض في حجم التجارة الخارجية , إذا إن انخفاض سعر الصرف من شأنه جعل واردات البلد بالنسبة للمستورد المحلي مرتفعة الثمن وجعل صادرات البلد أرخص بالنسبة للمستورد الاجنبي وهذ بدوره يؤدي الى معالجة الاختلال في الميزان التجاري وجعله لصالح البلد من خلال زيادة صادراته على حساب وارداته (فرحان , 2009 :195)

غير أن هذ الأمر لا ينطبق على الميزان التجاري العراقي في أغلب مدة الدراسة 1990–2016 فبالرغم من انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي فإنه يلاحظ أن انخفاض حجم الصادرات في أغلب الأحيان يرافقه انخفاض في حجم الواردات وبالعكس . ويرجع سبب ذلك الى الظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق طوال مدة الدراسة من الحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي , وآخرها أحداث داعش فضلاً عن أحادية الاقتصاد العراقي واعتماده على الصادرات النفطية وعدم تنوع القاعدة الانتاجية .

وبما ان الحجم الاكبر من الصادرات الكلية هي صادرات نفطية اذ تشكل نسبتها اكثر من (95%) من مجموع الصادرات العراقية ولان اسعار النفط يتم تحديدها بتفاعل قوى العرض والطلب على النفط في السوق العالمي لذلك فان تاثير التقلبات في سعر صرف الدينار العراقي سوف لا يكون لها اي تاثير يذكر على اسعار النفط , وعلى هذا الاساس تم اعتماد الصادرات غير النفطية في تقدير العلاقة الكمية بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري العراقي بعد استبعاد السنوات التي لا تتوافر عنها البيانات المطلوبة.

المحور الثالث :.تقدير العلاقة بين أسعار الصرف والميزان التجاري العراقي

تتطلب عملية قياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة وتقديرها فحص خواص السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات سعر الصرف والواردات والصادرات مستخدمين لذلك اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لديكي فولر المطور (Dicky-Fuller Augment Test) (ADF) ويتطلب الأمر اختبار التكامل

المشترك (Co-Integration Test) بين المتغيرات المدروسة لتحديد مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرات من خلال اختبار جوهانسن –جيسيليوس (Johansen-Juselites Test) , وتم استخدام اختبار الحدود (Bound test) ضمن انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وعلى هذا الأساس تم تقدير العلاقة بين المتغيرات .

1- نتائج الاختبارات القياسية

أ- نتائج اختبارات السكون للمتغيرات

- الرسم البياني للسلاسل الزمنية :

تعرض الأشكال البيانية (1,2,3) السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث بالصيغة اللوغارتمية ويظهر أن السلسلة الزمنية لمتغيري الصادرات غير النفطية وسعر الصرف يمكن أن تكون مستقرة عند المستوى (level) وتصبح أكثر استقراراً بعد أخذ الفرق الاول (Frist difference), ويلاحظ أن السلسلة الزمنية لمتغير الواردات الكلية غير ساكنة عند المستوى (level) إذ يبدو اتجاههما متزايداً , ولغرض التحقق من مدى استقرارية المتغيرات الاقتصادية المدروسة يتطلب ذلك إجراء اختبارات أخرى مثل اختبار دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة .

شكل (1) تطور سعر الصرف في العراق للمدة 1990- 2016

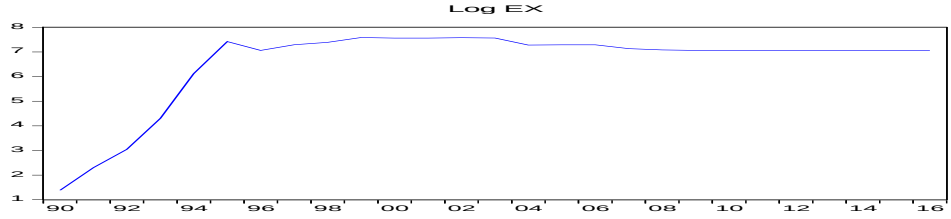

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

شكل (2) تطور حجم الواردات في العراق للمدة 1990- 2016

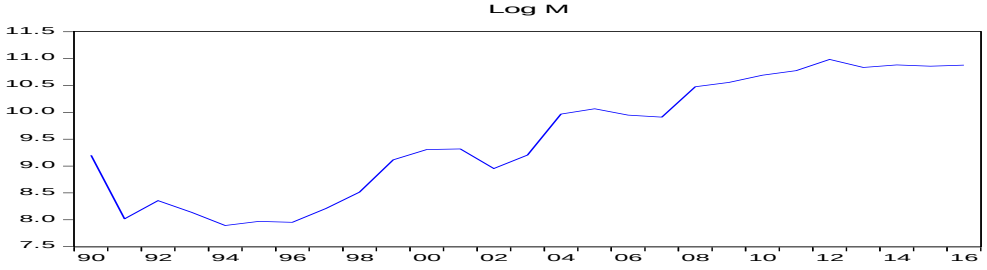

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

شكل (3) تطور حجم الصادرات غير النفطية في العراق للمدة 1990- 2016

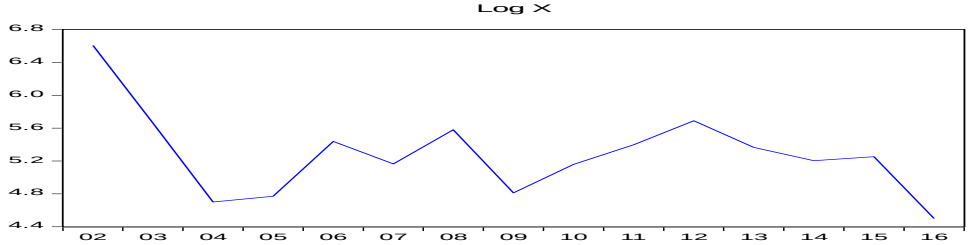

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

– دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function (ADF) :

توضح جداول دالة الارتباط الذاتي (6,5,4) متغيرات الدراسة إذ تشير دالة الارتباط الذاتي لمتغير سعر الصرف جدول (4) الى إمكانية استقرارها عند المستوى بعد أن انخفضت قيمها بسرعة نحو قيمتها الصفرية لتصبح (0.04) عند الفجوة الثالثة (K=3) بعد أن كانت قيمتها عند الفجوة الاولى (0.79) وتصبح قيمتها (0.04) عند الفجوة الخامسة وهذا يعني أنها سلسلة مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر (0)1~EX. كذلك الحال بالنسبة الى متغير حجم الصادرات غير النفطية جدول(6) إذ تشير نتائج دالة الارتباط الذاتي عند المستوى لا تختلف اختلافا جوهرياً عن الصفر إذ كانت القيم عند الفجوة الاولى منخفضة وهي تتناقص بشكل متسارع نحو الصفر لتصبح (0.008) عند الفجوه الرابعة (K=4) وهذا يؤشر استقرار السلاسل عند المستوى لعدم وجود ارتباط قوي بين قيم السلسلة الزمنية .

في حين تشير دالة الارتباط الذاتي لحجم الواردات جدول (5) عند المستوى تختلف اختلافاً معنوياً عن الصفر وحتى الفجوة (K=12) وهي تتناقص بشكل بطيء ولا تصبح صفراً . وقد كانت قيم (ACF) عند الفجوة الأولى مرتفعة (0.91) في حين كانت قيمتها عند الفجوة 12(0.22) وهذا يؤشر عدم استقرارية هذه السلسة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيم السلسلة الزمنية .

جدول(4) غير سعر الصرف في العراق 1990-2016

Date: 08/22/17 Time: 20:20
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.798	0.798	19.199	0.000
		2	0.617	-0.05...	31.105	0.000
		3	0.409	-0.18...	36.569	0.000
		4	0.187	-0.19...	37.757	0.000
		5	-0.04...	-0.22...	37.840	0.000
		6	-0.12...	0.250	38.407	0.000
		7	-0.25...	-0.25...	40.912	0.000
		8	-0.33...	-0.09...	45.553	0.000
		9	-0.41...	-0.21...	53.106	0.000
		1...	-0.38...	0.168	59.915	0.000
		1...	-0.33...	0.161	65.276	0.000
		1...	-0.28...	-0.29...	69.492	0.000

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

جدول (5) متغير حجم الواردات في العراق 1990-2016

Date: 08/22/17 Time: 20:21
Sample: 1990 2016
Included observations: 27

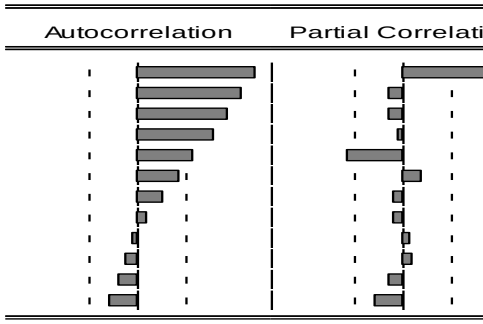

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.912	0.912	25.040	0.000
2		0.814	-0.10...	45.796	0.000
3		0.708	-0.09...	62.168	0.000
4		0.605	-0.04...	74.647	0.000
5		0.442	-0.43...	81.601	0.000
6		0.313	0.154	85.254	0.000
7		0.190	-0.07...	86.674	0.000
8		0.078	-0.07...	86.926	0.000
9		-0.03...	0.055	86.977	0.000
1...		-0.09...	0.074	87.388	0.000
1...		-0.15...	-0.10...	88.549	0.000
1...		-0.22...	-0.22...	91.297	0.000

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

جدول (6) متغير حجم الصادرات غير النفطية في العراق 1990-2016

Date: 01/26/18 Time: 22:14
Sample: 2002 2016
Included observations: 15

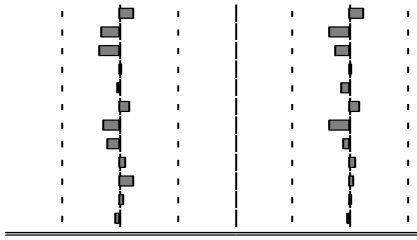

		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1		0.126	0.126	0.2884	0.591
2		-0.16...	-0.18...	0.8479	0.654
3		-0.17...	-0.13...	1.4831	0.686
4		0.008	0.019	1.4845	0.829
5		-0.00...	-0.06...	1.4865	0.915
6		0.090	0.087	1.7148	0.944
7		-0.14...	-0.18...	2.3642	0.937
8		-0.11...	-0.05...	2.8210	0.945
9		0.043	0.045	2.8992	0.968
1...		0.128	0.038	3.7372	0.958
1...		0.029	0.012	3.7892	0.976
1...		-0.02...	-0.02...	3.8558	0.986

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

_ اختبار جذر الوحدة للاستقرارية بطريقة ديكي_ فولر الموسعة :

Augmented Dickey Fuller Test (ADF)

يهدف اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي _ فولر الموسعة الى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من سعر الصرف (EX) وحجم الواردات (M) وحجم الصادرات غير النفطية (X) والتأكد من مدى استقرارية السلاسل وتحديد رتبة تكامل كل متغير . وفي الجدول(7) يتم اختبار فرضية العدم (H_0) بعدم استقرارية السلاسل بطريقة ديكي _ فولر الموسعة , وتشير النتائج الى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى لمتغيري سعر الصرف والصادرات غير النفطية , ويشير ذلك الى امكانية رفض فرضية العدم (H_0:$\partial \neq 0$) وبالتالي فان السلسلة الزمنية لمتغيري سعر الصرف والصادرات غير النفطية لا تحتوي على جذر وحدة أي إنها مستقرة عند المستوى وهذه النتائج تتفق مع نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي والرسم البياني السابقة.

في حين تشير النتائج الى قبولنا فرضية العدم (H_0:$\partial = 0$) بوجود جذر وحدة وعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغير الواردات الإجمالية (M) عند المستوى أي انها سلسلة غير مستقرة , لأن قيمة (Tau) المحتسبة أصغر من قيمتها الجدولية , ولكن عند أخذ الفرق الأول لها أصبحت مستقرة .

وبناء على النتائج أعلاه فإن سلسلة كل من متغير سعر الصرف ومتغير الصادرات غير النفطية مستقرة عند المستوى اي متكامل من الدرجة صفر I(0) , في حين كانت سلسلة متغير الواردات الإجمالية غير مستقرة عند

المستوى وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الاول لها بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) لذلك سيتم استعمال نموذج ARDL (Dritsakis ,2010:25) في تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات , لأن هذا النموذج يسمح بتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات سواء أكانت متكاملة من الدرجة صفر I(0) أم الدرجة واحد I(1) أم مزيجاً بينهما .

جدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة ديكي _ فولر الموسع

المتغيرات	قيم t المحسوبة (المستوى)	قيم *t الجدولية السلسلة غير مستقرة : H_0		قيمة t المحسوبة (الفرق الاول)	التكامل
EX	- 3.99	1% level	-3.76	-5.29*	I(0)
		5% level	-3.00		
		10% evel	-264		
X	-7.48	1% level	-4.00	-6.60*	I(0)
		5% level	-3.09		
		10% level	-2.69		
M	0.15	1% level	-3.71	-5.42*	I(1)
		5% level	-2.98		
		10% level	-2.62		

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

2- اختبار سببية كرانجر Test of Granger Causality:

يبين الجدول (8) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية والذي يختبر الفرضية الصفرية (H_0) يجد أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) إذ توجد علاقة سببية, وتبين من نتائج اختبار السببية سواء أكان لمدة واحدة أم مدتين عدم وجود علاقة سببية متجهة من سعر الصرف (EX) الى الواردات الكلية (M) وكذلك لم تظهر علاقة سببية بالاتجاه المعاكس من الواردات الكلية باتجاه سعر الصرف .

وتبين كذلك من نتائج اختبار السببية عدم وجود تأثير متجه من سعر الصرف (EX) الى الصادرات (X) سواء أكان لمدة واحدة أم لمدتين , وأيضا لم يظهر في الاختبار وجود تأثير بالاتجاه المعاكس من الصادرات باتجاه سعر الصرف . مما تقدم يبدو أن نتائج اختبار السببية قد لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير السبب في ذلك الى الاختلالات البنيوية التي ألمت بالاقتصاد العراقي والتقلبات الكبيرة في سعر صرف الدينار والعجز الكبير في ميزان المدفوعات خلال حقبة الحصار .

جدول(8) العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة سببية كرانجر

Null Hypothesis الفرضية الصفرية :H_0 لا توجد علاقة سببية	Lags	F-Statistic	Prob	القرار
EX dos not Granger Cause M	1	0.8639	0.362	قبول H_0
M dos not Granger Cause EX	1	0.8425	0.368	قبول H_0
EX dos not Granger Cause M	2	0.3045	0.740	قبول H_0
M dos not Granger Cause EX	2	0.6301	0.542	قبول H_0
EX dos not Granger CauseX	1	0.2209	0.642	قبول H_0
X dos not Granger Cause EX	1	0.6096	0.442	قبول H_0
EX dos not Granger Cause X	2	0.2126	0.810	قبول H_0
X dos not Granger Cause EX	2	0.5103	0.607	قبول H_0

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

3- نتائج اختبار التكامل المشترك : Cointegration

لغرض اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج التي تعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل سيتم استخدام اختبار جوهانسن Johansen واختبار الحدود F Bound test باستعمال النموذج ARDL .

أ- اختبار جوهانسن Johansen test

تختبر طريقة جوهانسن للتكامل المشترك فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على وجود تكامل مشترك واحد أو أكثر بين المتغيرات , وذلك من خلال استخدام اختبارين هما اختبار الأثر Trace test والذي يرمز له (λ_{trace}) واختبار القيم العظمى Maximum Eigenvalue test الذي ياخذ الرمز (λ_{max}).

ويوضح الجدول (9) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمتغيري الواردات الكلية وسعر الصرف , إذ اشارت نتائج اختباري الأثر Trace والقيمة العظمى Max-Eigen (2012,683, Green) الى قبول فرضية العدم (H_0:r = 0) بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ورفض الفرضية البديلة (H_1:r = 1) بوجود متجه تكامل مشترك واحد على الاقل عند مستوى 5% . ويبين الجدول (10) نتائج اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى للمتغيرين الصادرات وسعر الصرف وقد أشارت نتائج الاختبار أيضا الى قبول فرضية العدم (H_0:r = 0) بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ورفض الفرضية البديلة (H_1:r = 1) بوجود متجه تكامل مشترك واحد على الأقل عند مستوى 5% . مما تقدم يتضح عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير التفسيري ولكلا الحالتين .

جدول(9) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين الواردات وسعر الصرف

(H_a)	(H_0)	القيمة المقدرة لاختبارات Trace		
		Prob القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية عند مستوى 5%	Trace القيمة المقدرة
r =1	r = 0	0.30	15.49	9.72
r =2	r = 1	0.11	3.84	2.51
القيم المقدرة لاختبارات Maximum Eigenvalue				
(H_a)	(H_O)	Prob القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية عند مستوى 5%	Max-Eigen القيم المقدرة
r =1	r = 0	0.46	14.26	7.21
r =2	r = 1	0.11	3.84	2.51

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

جدول(10) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن بين الصادرات وسعر الصرف

(H_a)	(H_0)	القيمة المقدرة لاختبارات Trace		
		Prob القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية عند مستوى 5%	Trace القيمة المقدرة
r =1	r = 0	0.26	15.49	10.15
r =2	r = 1	0.08	3.84	2.90
القيم المقدرة لاختبارات Maximum Eigenvalue				
(H_a)	(H_O)	Prob القيمة الاحتمالية	Critical Value القيمة الجدولية عند مستوى 5%	Max-Eigen القيم المقدرة
r =1	r = 0	0.45	14.26	7.25
r =2	r = 1	0.08	3.84	2.90

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

ب_ اختبار الحدود للتكامل المشترك في اطار نموذج ARDL

The Bound Test Approach to Cointegration

وللتأكد من مدى تحقق التكامل المشترك تم استخدام طريقة اختبار الحدود (Bounds test approach) (Binuomote,2012,8) وتتميز هذه الطريقة بإمكانية تطبيقها سواء أكانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة صفر I(0) أم من الدرجة الاولى I(1) أم مزيجاً بينهما ,ويسمى هذا الاختبار باختبار (Wald–Statistic) وتعتمد هذه الطريقة على نتائج اختبار إحصاء (F–statistic) إذ يتم اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مقابل الفرضية البديلة (H_a) بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدرة .

ويبين الجدولان (12,11) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود ,إذ تشير النتائج الى أن القيمة المحتسبة لاختبار (F–Statistic) ولكلا الحالتين كانت أصغر من قيم الحدود الدنيا الجدولية وفقاً لدرجات الحرية المختلفة لذلك يمكن قبول فرضية العدم (H_0) ورفض الفرض البديل(H_a) بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدرة أي أنه لأ توجد علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغير المفسر باتجاه المتغير التابع , وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة لا تفسر المتغيرات التابعة ولكلا الحالتين , وهذا يتفق مع نتائج اختبار جوهانسن المذكورة سابقا .

جدول (11) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود بين الواردات وسعر الصرف

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	1.0480	1
Critical Value Bonds		
Significance	Lower Bound I(0)	Upper Bound I(1)
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

جدول (12) نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود بين الصادرات وسعر الصرف

Test Statistic	Value	K
F-Statistic	1.3114	1
Critical Value Bonds		
significance	Lower Bound I(0)	Upper Bound I(1)
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

الاستنتاجات

1- تشير نتائج اختبار دالة الارتباط الذاتي الى استقرار السلسلة الزمنية لمتغير سعر الصرف عند المستوى, بينما اصبحت مستقرة لمتغيري الصادرات والواردات عند اخذ الفرق الاول لهما .

2- تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغير سعر الصرف الى رفض فرضية العدم اي عدم وجود جذر وحدة, بينما تم قبول فرضية العدم لمتغيري الصادرات والواردات أي وجود جذر وحدة .

3- تشير نتائج اختبار سببية جرانجر الى عدم وجود تاثير متجه من سعر الصرف الى الواردات الكلية او بالعكس وكذلك عدم وجود تاثير متجه من سعر الصرف الى الصادرات الكلية وبالعكس .

4- تشير نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك الى عدم وجود تاثي طويل الاجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي .

5- تشير نتائج اختبار الحدود الى عدم وجود تاثير طويل الاجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي .

6- مما تقدم يتضح عدم صحة فرضية وجود تاثير وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي .

التوصيات

1- معالجة الاختلالات البنيوية الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

2- تنويع قاعدة الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي يعتمد بشكل اساسي في الوقت الحاضر على الموارد النفطية الى اقتصاد يعتمد على موارد متعددة تساهم في تحسين الميزان التجاري للبلد من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات .

3- العمل على استقرار وتحسين سعر صرف الدينار العراقي والحد من تقلباته لما لها من تاثير على الميزان التجاري .

4-

المصادر

1- الجنابي , (2012) اثر عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (2003-2011) , مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية , العدد8 .

2- الخيكاني , نزار كاظم صباح (2010) , تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا , مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 3 , العدد 15.

3- الساعدي , صبحي حسون و اياد حماد عبد (2011) , اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 4 , العدد 7 .

4- شعلان , هاشم ياسين (2005) , اصلاح الاقتصاد العراقي رصيد الماضي – توقعات المستقبل , المؤتمر العلمي السابع , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد.

5- الشهواني , نوفل قاسم علي (2007) , نهوض الاقتصاد العراقي بين الضرورات الاقليمية والمسؤوليات العربية , الندوة العلمية (25), كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل.

6- علاوي , سيماء محسن و سمير فوزي شهاب (2016) , العلاقة بين سعر صرف الدينار العراقي والميزان التجاري في العراق للمدة 1990-2010 , مجلة دنانير. العدد9.

7- عيسى , سعد صالح (2016) , اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي – دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012) , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 12, الاصدار 36.

8- فرحان , سعدون حسين (2009) , اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكل انتاج وتجارة مختلفة , مجلة تنمية الرافدين , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل, المجلد 31 , العدد 96 .

9- لجلاج , صادق زويد (2014) , واقع ومشكلات قطاع التجارة الخارجية في العراق للمدة من (2003-2012) , مجلة دنانير , العدد 6.

10- محمد , سحر قاسم (2011) , الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , البنك المركزي العراقي .

11- النجفي , سالم توفيق(2002) , بيئة الاقتصاد العراقي – اشتراكية السوق- مقاربات اقتصادية لما بعد الحصار , المؤتمر العلمي الثالث , قسم الدراسات الاقتصادية , بيت الحكمة . الطبعة الاولى.

12- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , نشرات سنوية مختلفة.

13- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية, التقرير الاقتصادي العربي الموحد, 2016.

14-Dritsakis . N "Demand For money in hugaru ;An ARDL Approach' ,Review of Economic and Finance , June , 2011 .

15-Green .W.H. Econometric Analysis ,7 edition , New York university ,2012.

16-Binuomote S.O and odeniyi K,C,O, Farayola "Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed lags(ARDL) modeling Approach to cointegration " continental J . Agricultural Economics,(2) :1-8 , 2012.